

الأصول في النحو

فقال : لا أشكُّ في أن هذه النونَ زائدةٌ لأنه ليس في الكلام مثل : سِرْداحَ ولا فَعْلالِ
إلا مضعفاً ولو جاء شيء على مثال جَنْدِجَانٍ لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرٍّ أن إلا أن
يجيء أمرٌ يبين أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه قال أبو العباس : صُرِفَ جَنْدِجَانٌ لأن
المضاعف من نفس الحرف بمنزلة خَمَّهْ خَاصٍ ونحوه فأما عَوَّغَاء فيختلف فيها فمنهم من
يجعلها كخَمَّهْ خَاصٍ فيصرف ومنهم من يجعلها بمنزلة عوراءٍ فلا يصرف .
الخامس : التعريف : .

متى ما اجتمع مع التعريف التأنيث أو وزن الفعل أو العجمة أو العدل أو الألف والنون
لم يصرف فالتأنيث نحو : طلحةَ وحَمَّزةَ وزينبَ اجتمع في هذه الأسماء أنها مؤنثات وأنها
معارفٌ والألف والنون مثل عثمان والعدل مثل عُمَرَ وسَحَرَ ووزن الفعل مثل أحمَدَ ويشكَّر
والعجمة نحو : إبراهيم وإسماعيل ويعقوبَ فجميع هذه لا تصرف لإجماع العلتين فيها فإن
سميت بيعقوبَ وأنتَ تريد ذكر القبح صرفته لأنه مثل يربوعَ فأما الصفة والجمع فإنهما لا
يجتمعان مع التعريف بالتسمية لأن الصفة إذا سمي بها زال عنها معنى الصفة والجمع لا يكون
معرفة أبدأً إلا بالألف واللام فإن سميت بالجمع الذي لا ينصرف رجلاً نحو : مساجد لم تصرفه
وقلت : هذا مساجدٌ قد جاءَ إنما لم يصرف لأنه معرفة وإنه مثالٌ لا يكون في الواحد فأشبه
الأعجمي المعرفة فإن صغرته صرفته فقلت : مُسَيِّجِدٌ لأنه قد عاد